آراء

هل هي «حرب لبنان الثالثة»؟

أنطوان شلحت

عنونت صحيفة «يسرائيل هيوم» صفحتها الرئيسة، أمس الثلاثاء، بعبارة «حرب لبنان الثالثة» لتوصيف التوغّل البري الذي بدأه الجيش الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية منذ الليلة قبل الماضية، ونُعت في وسائل إعلام أخرى بأنّه «عملية سهام الشمال». وهي حرب لم يكن سرًّا أنّ إسرائيل تُعدّ العدَّة لها منذ أن انتهت حرب لبنان الثانية (حرب يوليو/ تمّوز 2006)، التي استُهلّت، برأي مُحلّلين عسكريين إسرائيليين كُثر، بإنجازات إسرائيلية، ولكنّها انتهت بما يوصف بأنّه «تعادل سلبيّ».

ويستدعي مُجرَّد استخدام عبارة «حرب لبنان الثالثة» استذكار مجموعة وقائعَ متراكمةٍ ليس من شأنها أن تشكّل طاردًا لهواجس راهنة بشأن ما هو حاصل. أولى هذه الوقائع ما أدلى به رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي إبّان حرب 2006، الجنرال دان حالوتس، الذي قدّم استقالته في أعقابها، في مناسبة ذكراها السنوية الثالثة عام 2009، في سياق أوّل ظهور جماهيري له أمام يوم دراسي خاص عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تلّ أبيب، وشارك معه أيضًا فيه مَنْ كان نائبه في ذلك الوقت، اللواء موشيه كابلينسكي.

وممّا أكّده حالوتس أنّ مفهوم قيادة الجيش الإسرائيلي لما كان من المتوقّع أن تكون «حرب لبنان الثانية» استقرّ في أذهانها قبل عملية اختطاف الجنديَين الإسرائيليَين، التي شكّلت الذريعة المباشرة لإعلان الحرب بوقت طويل. وانطلق هذا المفهوم بالأساس من منحيَين. الأول، الاستخدام المفرط للقوّة العسكرية بصورة تشي للعدوّ بأنّ «صاحب البيت قد مسّه الجنون». الثاني، اعتبار الدولة اللبنانية كلّها وحدة واحدة ومسؤولة بالكامل عن إطلاق الصواريخ من أراضيها على إسرائيل، ما يستلزم إلحاق الدمار الهائل بها من دون أيّ استثناءات جغرافية أو ديموغرافية. وأكّد أنّ مفهومه هذا لم يلقَ قبولًا لدى المؤسّسة السياسية الإسرائيلية. بيد أن تصريحات إسرائيلية ظلّت تتواتر منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، تُؤكّد بما لا يدع مجالًا لأيّ شكّ أنّ هذا المفهوم، بمنحييه المذكورَين، بات مقبولًا من المؤسّستين العسكرية والسياسية في إسرائيل، وأنّه وقف وراء الممارسات العسكرية خلال الحرب الحالية على غزّة، والاحتمال الأكبر هو أن يقف وراء هذه «الحرب الثالثة» على لبنان (بحسب ما وصفت الصحيفة الأكثر قربًا من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي الجديد) التوغّل البريّ الحالي. وأخيراً، أكّد خبير الشؤون الأمنية غابرييل سيبوني، وهو عقيد في الاحتياط والقائد السابق للواء جولاني، أنّ حرب لبنان الثانية كانت بمثابة صرخة إيقاظ لإسرائيل، وسمحت للجيش الإسرائيلي بالاستعداد والتخطيط للردّ وفق مخاطر مُحدّدة وواقعية. وبرأيه المطلوب من الجيش عند خوض «الحرب الثالثة» تحقيق إنجازَين أساسيَّين. أولهما تقليص مدّة الحرب. ولهذا الغرض تدرّب الجيش على الأداتَين الأساسيَّتَين لديه، وهما استخدام الحركة، وإطلاق النار. وثاني الإنجازين توجيه ضربة نارية مدمّرة تُبقِي العدوَّ مشغولًا لأعوام طويلة في عملية ترميم باهظة التكلفة، وبموازاة ذلك كيّ الوعي لأعوام طويلة حول «ثمن استفزاز إسرائيل».

وقبل أعوام قليلة، قال المتخصّص في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي، إيهود عيلام، إنّ وثيقة استراتيجية للجيش الإسرائيلي اعتُمِدت عام 2018، نصّت على أنّه في المرّة المُقبلة التي ستشتبك فيها إسرائيل مع حزب الله في حرب، سيحرص الجيش على توجيه ضربة قاسية إلى الحزب من أجل تحقيق نصر سريع. غير أنّه في الوقت عينه شدَّد على أنّ ذلك لن يكون سهلًا؛ فحزب الله ليس لديه مركز ثقل واضح يمكن سحقه، وبالتالي يتعذّر تحقيق نصر سريع وواضح لإسرائيل. كما يحظى الحزب بتأييد واسعٍ من الطائفة الشيعية في لبنان. ومع أنّ الجيش الإسرائيلي يمتلك سلاحًا وقوّةً بشريةً أكبر مما يمتلكه حزب الله، لكن لدى الحزب أكثر من 150 ألف صاروخ، وإسرائيل كلّها في مرمى صواريخ الحزب، وهذه الكمّية الهائلة من الصواريخ لديه تعني أنّ منظومات الدفاع الإسرائيلية ستكون قادرة على اعتراض جزء منها فقط. والسبيل الأضمن لوقف إطلاق الصواريخ والقذائف هو شنّ عملية هجومية واسعة النطاق داخل لبنان.

البعد الآخر لجريمة اغتيال الشهيد نصر الله

علي أنوزلا

كان استشهاد أمين عام حزب الله، المقاوم الكبير حسن نصر الله، متوقّعاً، وبالنسبة للشهيد كانت تلك أمنيته وغايته، بحكم عقيدته واختياره مقاتلة عدوٍّ بلا أخلاق ولا قيم، تسلحه وتحميه أقوى الدول في العالم «المتحضر». المفارقة في حدث استشهاد «سيد المقاومة»، كما يصفه أنصاره، عن جدارة واستحقاق، نظرة العالم الغربي، ومعه كثيرون من المتصهينين العرب، إلى جريمة اغتيال سياسي متكاملة الأركان، أنها إنجاز أمني وسياسي واستراتيجي كبير للكيان الصهيوني المجرم الذي قتل منذ نحو عام قرابة 42 ألف فلسطيني في غزّة، ونحو 1700 لبناني، و700 في الضفة الغربية، وجرح أكثر من مائة ألف فلسطيني وأكثر من ثمانية آلاف لبناني، في حرب عدوانية غير متناظرة، ينفّذ فيها مجازره بتجريب أقوى (وأحدث) الأسلحة التي يزوده بها الغرب المتواطئ معه في جرائمه.

لن نقف عند الأخطاء أو القصور أو الثغرات التي استغلتها إسرائيل، والمخابرات الأجنبية التي تساعدها، في تحقيق كثير من أهدافها في لبنان في مدّة وجيزة، فما يُروّج هو دعايات وتحليلات ومحاولات لقراءة وتفسير ما جرى، بدون أدلة ملموسة أو حجج مقنعة، ويجب انتظار وقتٍ كثير قبل أن تكشف المخابرات الإسرائيلية أو الأجنبية أو أحد الفاعلين السياسيين أو الأمنيين المتورّطين في ارتكاب هذه الجريمة في تسريباتهم إلى صحافتهم أو في مذكراتهم، عن تفاصيل أكثر تساعد على فهم ما جرى وكيف ولماذا؟ وإلا أي انجاز هذا الذي يفتخر به جيش الاحتلال وداعموه ومناصروه من المتصهينين العرب، أن ترمي من السماء 80 قنبلة من زنة ألف طن على مبانٍ سكنية تعرف أن طائراتك لن تتعرّض لأيّ هجوم في سمائها؟ أي مجرم عديم الأخلاق وعديم القيم يمكنه أن ينجز مثل هذه المهمة القذرة التي لا تحتاج شجاعة أو جسارة فائقة ترفع صاحبها إلى درجة «البطل». لنتصوّر لحظة أن الجيش الروسي الذي يملك ترسانة عسكرية ضخمة ذات قوة تدميرية كبيرة اغتال الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلنسكي، بالطريقة التي اغتال بها جيش الاحتلال نصر الله، ماذا كان سيكون موقف الغرب وإعلامه الذي فقد كل مصداقية؟ هل كان سيذهب إلى تحليل قوة السلاح الروسي، وخبرة المخابرات الروسية التي تعقّبت مكان وجود زيلنسكي؟ هل كانت التحاليل ستركّز على الثغرات التي نَفذَت منها المخابرات الروسية لتنفيذ الاغتيال؟ هل كان النقاش سينصبّ فقط على التأثير الاستراتيجي لمثل هذه العملية على مستقبل الحرب ومواقف الأطراف فيها؟ أم كان النقاش سيتّخذ طريقاً آخر، طريق النقاش القانوني للجريمة وأبعادها السياسية وتبعاتها القضائية؟ هل كان التعامل معها سيعدّ إنجازاً أو اختراقاً، كل حسب موقفه وموقعه، أم كان سيُنظر إليها جريمة اغتيال سياسي تستدعي تحريك آليات قانونية وقضائية دولية لمعاقبة الجاني وعدم السكوت عن مثل أفعال إجرامية كهذه تخرق كل القوانين والعهود الدولية وأعراف وأخلاق الجيوش أثناء الحروب والنزاعات الدولية؟ هل كانت المنظمات والآليات الدولية الحقوقية والقانونية ستقف مكتوفة الأيدي متفرّجة صامتة كما هو الحال مع جريمة اغتيال نصر الله؟ كثير من مثل هذه الأسئلة تجعل المفارقة كبيرة والمعايير تختلّ أكثر عندما يتعلق الأمر بالجرائم الإسرائيلية وبضحايا جرائم كهذه عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين!

ما يجب ألا نغفل عنه، رغم قوة الصدمة، أن اغتيال الشهيد حسن نصر الله، جريمة سياسية يحرّمها القانون الدولي، بصفتها «عملية قتل مستهدف خارج نطاق القانون»، لأنها استهدفت الحقّ في الحياة الذي يعتبر الحقّ الأول والأكثر أهمية للأفراد، والذي بدونه يستحيل التمتع بالحقوق الأخرى. وهي ترقى إلى جريمة إعدام خارج نطاق القضاء من دون محاكمة مسبقة توفر كل الضمانات القضائية، يرتكبها موظف الدولة عمداً، أو بموافقة الدولة، وفي حالة الشهيد نصر الله، فالدولة الإسرائيلية وكبار مسؤوليها خرجوا يتباهون بالجريمة التي ارتكبوها، ما يضعنا أمام عملية إعدام مستهدف خارج نطاق القضاء، تصنّف قانونياً جريمة حرب، ويمكن أن ترقى أيضاً إلى مستوى الإبادة الجماعية أو جريمة ضد الإنسانية في حالات معينة أو إذا كانت جزءاً من ممارسة جماعية. والسكوت عن مثل هذه الاغتيالات المستهدفة والمتعمدة يمثل ترخيصاً للقتل على نطاق عالمي، يؤدّي إلى تقويض أسس مبدأ وحدة الأراضي وسيادتها، ويساهم في الفوضى العالمية، لأنه يبيح «للأقوياء» القتل كما يحلو لهم، في تحدٍ لقواعد القانون الدولي ومن دون مراعاة لسيادة الدول، الأمر الذي يهدّد الاستقرار العالمي، ويُحول العالم بحكم الأمر الواقع إلى غابة، خاصة أمام

> قرّر نصرالله أن يقف إلى جانب مظلومي غزّة الشهيدة مناصراً ومنافحاً ومجاهداً ومدافعاً عنهم في وقت تواطأت ضدهم كل قوى العالم

الغياب الكلي للعدالة الجنائية الدولية التي أصبحت تُطرح بشأن وجودها أسئلة كثيرة مشكّكة في نزاهتها واستقلاليتها عن الدول العظمى المتحكّمة في قراراتها، ما يجعل السؤال ملحّاً وآنياً بشأن التدابير القانونية التي يجب استحداثها لإصلاح هذه العدالة لتجنّب تكرار ارتكاب كل الجرائم التي تنتهك الحق في الحياة للأفراد، وحتى تحول مستقبلاً دون إفلات المجرمين من العقاب.

أما على مستوى أثر هذه الجريمة على الحرب التي أعلنتها إسرائيل لإقامة مشروعها التوسّعي الاستيطاني الاحتلالي، وفرض هيمنتها وغطرستها على المنطقة وشعوبها وحكامها، فهي انتصرت فقط بعدد مجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبتها، وبعدد الضحايا من المدنيين، أغلبهم من الأطفال والنساء، الذين قتلتهم في غزّة والضفة الغربية ولبنان، كما انتصرت بقوة السلاح الغربي المدمّر الذي تجرّبه يومياً على مواطنين عزّل أبرياء، وانتصرت أيضاً بالقوة المدمّرة لأطنان المتفجرات التي أسقطتها على غزة ولبنان وأحرقت الأخضر واليابس، وكلها قنابل مستوردة ومن أموال دافعي الضرائب في أميركا وألمانيا وبريطانيا وكندا وأستراليا وفرنسا، لكنها فشلت في أمر واحد مهم وأساسي، ليس اليوم، وإنما منذ أن قام كيانها على الأراضي الفلسطينية المغتصبة، ويتعلق الأمر هنا بكسر إرادة الإنسان الذي تحاربه، فلسطينياً كان أو لبنانياً أو عربياً بصفة عامة. قوة الإرادة لدى الشعب الفلسطيني واللبناني وكل الشعوب العربية التي واجهت إسرائيل هي ما كان يتسلح به الشهيد نصر الله، وهي السلاح المدمّر الذي يحوزه المجاهدون اليوم في أنفاق غزّة وفي ثغور لبنان، وهي الذخيرة الحية التي أورثها حسن نصر الله وقافلة الشهداء من غزّة إلى بيروت مروراً بكل قلاع الضفة الغربية، لمن سيخلفونهم من مجاهدين وقادة سيحملون اللواء والراية على الدرب نفسه والخط غايته ومنتهاه الحرية، وهذه قيمة إنسانية خالدة لا تموت، انتصرت دائماً على كل الأسلحة والطغاة والجبابرة.

كلمة ما قبل أخيرة، مهما اختلفنا بشأن تقييم مسيرة الشهيد وأثره الذي سيحكم عليه التاريخ بما له وما عليه، يكفي التذكير بموقفه البطولي عاماً عندما قرّر أن يقف إلى جانب مظلومي غزّة الشهيدة مناصراً ومنافحاً ومجاهداً ومدافعاً عنهم في وقت تواطأت ضدهم كل قوى العالم وخذلهم، قبل الأعداء، الأشقاء والأصدقاء من الدم نفسه، والعرق والدين نفسيهما، والملّة نفسها. لم يتأخر نصر الله لحظة واحدة في توجيه رجاله وأسلحته نحو العدو، وفي هذا لم تخنه بوصلته، وهو الذي واجه العدو الوجودي نفسه طوال مسيرته النضالية وأدرك خطورة مشاريعه ومخططاته على المنطقة والأمة، ودفع دمه قرباناً للمبادئ التي آمن بها ودافع عنها واستشهد من أجلها، فأنعم بها من شهادة يا سيد الشهداء.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

عن المزايدة والشامتين والحرب

يمان دابقي

في وقتٍ تستمرّ فيه إسرائيل بشنّ حرب جوّيةٍ على معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية، وتتوغّل برّيّاً في لبنان، لا تزال حربٌ أخرى مشتعلة، ساحتها منصّات التواصل. تشهد هذه الحرب اشتباكاً بين ثلاثة أطراف يتبادلون كلماتٍ تعكس مشاعرَ حزنٍ وفرحٍ وشماتةٍ وتخوينٍ، وإطلاقَ أحكامٍ وسباباً.

الطرف الأول سوريّون، يُمثّلون غالبية الشريحة السنّية السورية، وهؤلاء تعرّضوا لمجازرَ بيد حزب الله، الذي شارك في الحرب مع النظام السوري ومع فصائلَ مسلّحةٍ تابعةٍ لإيران في مدن مثل القصير والزبداني والقلمون ودرعا وحلب. لم يتردّد هؤلاء في استغلال الفرصة للتشفّي من حزب الله وإظهار الشماتة بمقتل عناصره في الغارات الإسرائيلية، معتبرين أنّ هذه الغارات انتقامٌ من جرائم حزب الله ضدّهم، خاصّةً مع ظهور مقاطع فيديو لعناصر الحزب يسخرون من ضحاياهم السوريين، ويطلقون وعوداً بالقضاء على آخر سنّيٍّ في سورية. في المقابل، ردّ أنصار حزب الله في لبنان بتهديداتٍ ووعودٍ بالانتقام. أمّا الطرف الثالث، فيتألف من نُخَب عربية وسورية وإسلامية وسياسية، رفضت هذه المعركة الإلكترونية. بعضهم اعتبر أنّ شماتة السوريين خيانةٌ للدماء اللبنانية، في حين ذهب بعض آخر إلى حدّ اتهام السوريين بالتعاطف مع الصهيونية.

عمّقت هذه الحرب الإلكترونية الانقسام بين الأطراف، وأظهرت السلوكيات مدى اختلاف مستويات الوعي لدى كلّ طرفٍ، في ظلّ الحروب المفتوحة في غزّة ولبنانَ وسورية. يحمل الطرفان المتصارعان مشروعَين خطيرَين على شعوب المنطقة، ولكنّ الأخطر حالة التشابك والتعقيد بين هذه الأطراف كلّها، وحالة الغليان الشعبية التي يصعب فهمها من دون النظر إلى تراكمات الأحداث السابقة. شهدنا على سبيل المثال انقساماً بين السوريين أنفسهم، سواء بين النُخَب أو العامّة، بشأن الحرب الجارية في لبنان. أيّد بعضهم الوقوف مع لبنان ضدّ إسرائيل، بدافع مشروع الأمة وأولويات العداء، إذ يرون أنّ إسرائيل هي العدوّ الأول. بينما أيّد آخرون الضربات على حزب الله من دون النظر إلى الجهة المُنفِّذة. يقودنا هذا الطرح إلى محاولة فهم الانقسام الحالي في المواقف الشعبية تجاه الحرب بين حزب الله وإسرائيل. من المهمّ التأكيد أنّ هذه الحرب ليست بين لبنان وإسرائيل، بل هي حرب حزب مُسلّح يخدم مشروع إيران في المنطقة ضدّ إسرائيل. المشروع الإيراني، الذي يسعى إلى فرض هيمنة طائفية في المنطقة لا يقل خطورةً عن مشروع إسرائيل الساعي إلى تقسيم المنطقة بين «كانتونات» متناحرةٍ على أسس عرقية وطائفية، تحقيقاً لما يُعرَف بمشروع «إسرائيل الكبرى». يشكّل المشروعان تهديداً خطيراً على دول المنطقة، وقد بدأ تنفيذهما فعلياً منذ عام 2001، عندما تبنّت الولايات المتّحدة مصطلح «الحرب على الإرهاب» واحتلّت العراق، ما سمح لإيران بالتمدّد في دولٍ مثل سورية ولبنانِ واليمن. كان هذا التمدّد الإيراني كارثياً على المُكوِّن السنّي في المنطقة، وخاصّة في سورية، حيث شاركت إيران وحزب الله في تدمير المجتمعات السنّية. في المُقابل، استمرّت إسرائيل في قتل المدنيين في غزّة، ممّا أثار استنكاراً شعبياً واسعاً، وخاصّة في الشمال السوري، حيث خرجت مظاهرات تُندّد بالعدوان الإسرائيلي وتُطالب بوقف المجازر ضدّ المدنيين. ومع ذلك، المصالح الإسرائيلية في غزّة لم تتحقّق بالكامل، ما دفع نتنياهو إلى تحويل الحرب نحو جنوب لبنان، مُستغلّاً تورّط حزب الله في القتال.

شنّت إسرائيل حرباً شرسة في لبنان لم تفرّق فيها بين المدنيين والعسكريين. حتّى اللاجئون السوريون قُتلوا في هذه الغارات، فهل من المنطقي أن يقف أيُّ عاقل مع إسرائيل وهي تقتل المدنيين في لبنان وسورية؟ أمّا فيما يخصّ العسكريين، فذلك شأنٌ آخر بين الأطراف المتقاتلة. ولكن بالنسبة إلى السوريين، الذين تعرّضوا لجرائمَ بيد كلٍّ من إسرائيل وحزب الله وإيران، فمن الطبيعي أن يتّخذوا موقفاً معادياً لجميع هذه الأطراف. موقف السوريين في هذا الصدد مُعقَّد، يحمل في طيّاته عداءً مزدوجاً لكلّ من حزب الله وميليشيات إيران، وكذلك لإسرائيل. الطرفان كلاهما يمثّلان خطراً كبيراً على المنطقة. ولهذا السبب رأينا انتشار وسم «اللهم اضرب الظالمين بالظالمين» في مواقع التواصل. لا يمكن لأحد أن يُزايد على السوريين في هذا، ولا يمكن أن يُطلب ممّن فقدوا أحباءهم بيد حزب الله أن يقفوا على الحياد أو أن ينسوا أوجاعهم مُؤقّتاً للوقوف مع الحزب في حربه ضدّ إسرائيل. الحديث هنا عن موقف العقلاء، الذين يتّخذون موقفاً موزوناً بين الأطراف، وليس عن الذين غالوا في مواقفهم إلى حدّ السُباب والتخوين، فهؤلاء خارج إطار النقاش.

> موقف السوريين مُعقَّد، يحمل عداءً مزدوجاً لكلّ من حزب الله وميليشيات إيران وإسرائيل

(صحافي سوري)

هل يتجرّع حزب الله كأس السمّ؟

عبد اللطيف السعدون

قبل أزيد من أربعة عقود، ومع عودة الخميني إلى طهران وإعلانه «الثورة الإسلامية»، وظهور صدّام حسين قائداً صاعداً في بغداد، ظهر واضحاً أنّ الأمور لم تعد تسير بين العراق وإيران في طريق سَلِس، وأنّ ثمّة إرهاصات مُنذِرة بعاصفة قد تنعكس آثارها على المنطقة كلّها، وليس على البلدَين الجارَين فقط. في تلك الأثناء، قدم تسعة رجال مجهولين من بيروت إلى طهران، وكانوا خليطاً من ناشطين في حركة أمل وحزب الدعوة، وحملوا معهم خيوطَ فِكَرٍ لم تكتمل بعد، وما جمعهم إعجابهم بشخصية الخميني، وانبهارهم بما يطرحه من فكر، وطموحهم للسير على منهجه. وكان مجيئهم على خلفية حضور دورة تدريب عسكري يشرف عليها الحرس الثوري الإيراني. وعندما أكملوا التدريب توافقوا على إصدار بيان سيعرف فيما بعد بأنّه البيان الذي مهّد لتأسيس حزب الله.

في حينها، عرضوا بيانهم على الخميني، الذي منحهم بركته، وأعطاهم تفويضاً شرعياً للدعوة إلى «ولاية الفقيه» أساساً للعقيدة الإسلامية، التي سيتبنّونها في مشروعهم الحركي، وكانت ساحة لبنان، في ذلك الوقت، مفتوحةً أمام الصراعات الفكرية والسياسية، وساعد هذا كلّه في انطلاق حزب الله علنياً، ونموّه السريع، وتموضعه داخل المجتمع اللبناني، وتحوّله فيما بعد ممثّلاً للطائفة الشيعية، التي كانت تشعر بنوع من الغبن والحرمان، وعلى وقع هذا الشعور استطاع الحزب أن يقترب من مؤسّسات الدولة، وأن يصطنع له دوراً عملياً من خلالها، وأنّ يُحقّق حضوراً مُعتبَراً في البرلمان، وفي المؤسّسات الاجتماعية والتربوية.

هكذا كانت النشأة الأولى لحزب الله، الذي لم ينظر إلى نفسه (منذ البداية) حزباً لبنانيّاً، بل كان يعتبر نفسه حزباً تابعاً لدولة ولاية الفقيه، وهو أمر لم يكتمه، إذ منحته رعايتها واهتمامها، كما وفّرت له ما يتيح له تغلغله داخل المجتمع اللبناني، وبثّ فكره عبر القنوات المتاحة، وتجييش أبناء الطائفة الشيعية خلف مبدأ ولاية الفقيه (وهذا هو الأكثر أهمّية)، وبالتالي وضعهم في خدمة المشروع العرقي الطائفي الذي تعمل عليه. وبما أنّ الحريق، الذي نشب بين العراق وإيران، امتدّ حتّى لامس دولاً أخرى في الإقليم، فقد وجد حزب الله فرصته للتمدّد، ليس في لبنان وحدها، وإنّما في أكثر من بقعة في المنطقة، وتشاركت مع الرجال التسعة، الذين لم يبقَ منهم أحد اليوم في قيد الحياة، قيادات جديدة ذات خبرة ومهارة عملت في تحويله في زمن قصير منظومةً كاملةً سياسيةً واجتماعيةً وعسكريةً وأمنيةً وثقافيةً، وحاولت جعله بديلاً من الدولة في أمور كثيرة، وسعت لترسم له دوراً أساسياً في قرار السلم والحرب، مثل ذلك ما حدث عند مواجهة العدوان الصهيوني على لبنان عام 2006، ومع تصاعد نجم حسن نصر الله قائداً أوحداً للحزب وللمقاومة، وبروز الدور المحوري للجنرال قاسم سليماني في رعاية مشروع إيران الإقليمي اتيحت الفرصة للتنسيق بينهما، وكان هذا يعني بدء مرحلة جديدة لنفوذ دولة ولاية الفقيه، حصيلتها نمو أذرع مليشياوية في العراق وسورية واليمن، وتوسيع شبكة العمل الإيراني في المنطقة.

وعندما تصاعدت حرب الإبادة الإسرائيلية على أهل غزّة، ظلّت طهران ثابتةً على موقفها في الانتظار والترقّب، وعندما انتقلت الحرب إلى لبنان بدا جليّاً أنّ إيران لن تتدخّل، وتركت حزب الله وحيداً في حرب صعبة ومعقّدة. وأخيراً عندما ارتكبت اسرائيل جريمتها باغتيال قيادات الحزب، وفي مُقدّمتهم حسن نصر الله، ظلّت طهران تماطل وتسوّف وتبرّر. وهكذا باعت ذراعها الرئيس، وتركت شعاراتها وراءها، واستسلمت فيما عيونها تركّزت في مصالحها المباشرة، وأمنها القومي، وطموحها للدخول في النادي النووي، وليكن من بعد ذلك الطوفان. هنا لم يبقَ أمام حزب الله، الذي تُرك وحيداً وسط العاصفة بعدما اغتيل قائده ومعظم قياداته الفاعلة، سوى العمل لإعادة بناء نفسه من جديد، وربّما يبدو تخلّيه عن طابعه العسكري الذي عرف به، وتحوّله حزباً سياسياً، واحداً من السيناريوهات المطروحة أمام قيادته الجديدة، وقد يكون ذلك بالنسبة إليها بمثابة تجرّع كأس السمّ، وهو الخيار الأصعب.

(إعلامي عراقي في كراكاس)

خيارات جماعة الحوثي بعد اغتيال نصر الله

بشرى المقطري

تختبر القوى المناهضة لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط واقعاً جديداً، وذلك بعد الهجمات الإسرائيلية التي طاولت حزب الله ومقتل الأمين العام للحزب حسن نصر الله، ومعه عدد مهمّ من قياداته. ومع أنّه لا يمكن التكهّن بنتائج هذه التطوّرات على مستوى الإقليم، فإنّ استهداف حزب الله سيؤثّر في الفاعلين الآخرين، وفي آليات عملهم، وأيضاً في طبيعة التحدّيات التي قد يواجهونها في معركة إسناد المقاومة اللبنانية، والفلسطينية أيضاً.

من نواحٍ عديدة، أعادت حرب الكيان الإسرائيلي ضدّ حزب الله تشكيل المعادلة الأمنية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً بتغيير موازين القوى إلى إيجاد واقع جديد يمنح إسرائيل زمام إدارة الصراع وفق شروط القوة، التي لا تحفل كالعادة بالقانون الدولي، ولا بقتل المدنيين الأبرياء، سواء في فلسطين أو في لبنان، وإذا كانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد ظلّت، على مدى عام، هدفاً للكيان الإسرائيلي، فإنّ قتل الأخير الأمين العام لحزب الله، واستهداف البنية العسكرية والأمنية للحزب، يُلقيان بثقلهما على قوى محور المقاومة في المنطقة، فإلى جانب إرباك التحالف السياسي والعسكري، الذي يُشكّل حزب الله محوره، والقائم على استراتيجية وحدة ساحات المقاومة وتنسيق عملياتها، بحيث قد يُؤدّي إلى عزلها أو إضعافها، فإنّ شلّ حزب الله قد يُعطل آليات الدعم العسكري والاستخباراتي الذي تتلقّاه قوى محور المقاومة من حزب الله، ومن إيران بالطبع، ومن ثمّ تضرّر شبكات إمدادها المباشرة وغير المباشرة، كذلك فإن سطوة الانتصار وقتل حسن نصر الله قد تدفعان الكيان الإسرائيلي إلى جعل قوى المحور الأخرى هدفاً له، إلى جانب وسائل دعم القوى الغربية إسرائيل، التي قد تعني رفع مستويات الرقابة، وربّما الردع ضدّ الفاعلين في جبهات الإسناد من قوى محور المقاومة، ومنها جماعة الحوثي في اليمن.

يضطلع حزب الله بدور محوري في إسناد جماعة الحوثي وتنمية قدراتها العسكرية، فمع امتلاكها مخازن الجيش اليمني، التي استولت عليها، وعملت على تطويرها طوال عقد، بما في ذلك الغنائم التي تحصّلت عليها من خصومها المحلّيين والإقليميين، إبّان سنوات الحرب، وأيضاً اعتمادها على شبكات تهريب السلاح المتنوّعة، فإنّ الإمدادات العابرة للحدود ظلّت تُشكّل قوام فاعلية قوّتها العسكرية، التي يُمثّل حزب الله الحليف الأقوى لإيران حلقةَ الوصل الرئيسة، بدءاً بتزويدها بالأسلحة النوعية من الصواريخ والمُسيّرات ونقلها عبر وسطاء متنوعين إلى الجماعة، إلى تدريب مقاتليها على خوض حروب غير تقليدية، وتطوير مهاراتهم في التقنيات العسكرية والتصنيع المحلّي، إضافةً إلى انخراط خبراء حزب الله في تنسيق العمليات البحرية للجماعة، وهو ما خلص إليه آخر تقرير لخبراء الأمم المتّحدة في تقصّيه العلائقية العسكرية بين الجماعة وحزب الله وإيران. ومن ثمّ، فإنّ اغتيال الأمين العام لحزب الله، والخسائر العسكرية التي مُني بها الحزب، قد يشلّان مركزه العسكري وسيطاً لإيران في دعم جماعة الحوثي وإمدادها بالأسلحة، وبالتالي، احتمالية تضرّر أهمّ شبكات تمويلها العسكرية على مستوى الإقليم، ما يعني فرضَ واقعٍ جديد على الجماعة، يتمثّل بالبحث عنَ بدائل إضافية لضمان مقدرتها على الاستمرار في خوض عملياتها البحرية.

ومن جهة ثانية، ضرب حزب الله، واستهداف رأسه، ينشئ فراغاً في إدارة تحالف معسكر محور المقاومة وفي تنسيقِ عملياتها العسكرية واللوجستية جبهةَ إسناد للمقاومتَين الفلسطينية واللبنانية، كذلك فإنّ مقتل قيادات الصفّ الأول في حزب الله من خبراء الصواريخ قد يفرض على الجماعة عبئاً عسكرياً وأمنياً جديداً جرّاء فقدانها مركزاً عملياتياً مهمّاً إلى جانب فقدان فرصة تدريب مقاتليها. ينطبق ذلك أيضاً على الإضرار بشبكة التمويل المالي للجماعة، إضافةً إلى الوقت الذي يحتاجه حزب الله للملمة صفوفه بعد مقتل زعيمه، ما يعني إرباكاً إضافياً للجماعة. ومن جهة ثالثة، ومع حرص إيران على تبنّي استراتيجية تحويل وكلائها حاجزاً يحميها من أيّ هجوم إسرائيلي، فإنّ مقتل الأمين العام لحزب الله (أهم حلفائها)، يمثّل ضربةً عسكرية وسياسية لها، بما في ذلك خسارتها عدداً من قادة الحرس الثوري في الهجمات الإسرائيلي على سورية والعراق ولبنان، ما يُعطّل فاعلية الحرس الثوري الإيراني في تنسيق العمليات لقوى محور المقاومة، ومنها جماعة الحوثي.

إلى حدّ كبير، عكست معركة إسناد قوى محور المقاومة لحزب الله حالةَ الضعف والإرباك وعدم الجاهزية، فعلى مدى أسابيع ظلّ حزب الله يدفع ثمن معركة غير متكافئة مع إسرائيل، ويفقد مقاتليه، فيما ظلّت قوى محور المقاومة تترقّب نتائج المعركة، وإن قامت بعمليات لإسناد حزب الله. وبالنسبة إلى جماعة الحوثي، دخلت معركة إسناد حزب الله متأخرةً باستهداف مدينة يافا، وعسقلان، إضافة إلى تنفيذ عمليتَين في البحر الأحمر استهدفت مُدمِّرات أميركية، وذلك في سياق ما سمّته الجماعة «المرحلة الخامسة من التصعيد انتصاراً للمقاومة الفلسطينية واللبنانية»، وتأكيداً لاستراتيجيتها في «وحدة الساحات»، بيد أنّ هجماتها لم تُسهم في تخفيف الضغط على حزب الله. وبعد مقتل حسن نصر الله، الذي عمّق شللَ محور المقاومة، توعّد زعيم جماعة الحوثي بالثأر لمقتله، وتعهَّد بدعم المقاومة في لبنان وفلسطين إلى جانب الحداد الرسمي، تبعه إعلان الجماعة تنفيذَ عمليةٍ عسكريةٍ طاولت مطار بن غوريون، أعقبه استهدافُ إسرائيل مدينة الحديدة بعدة غارات، ورأس عيسى ومحطة كهرباء الحالي والكثيب، بالتنسيق مع القيادة الوسطى للجيش الأميركي، ما قد يضاعف الخسائر على الجماعة، فإذا كان استهداف إسرائيل لحزب الله وتقويض بنيته العسكرية والأمنية، بما في ذلك قتل زعيمه، أكّدا تفوق إسرائيل العسكري على أهمّ قوى محور المقاومة، فإنّه شكّل انكشافاً سياسياً وأخلاقياً لإيران، ومزاعمها في إسناد حلفائها، فيما هي تضحي بهم، من إسماعيل هنيّة، إلى حسن نصر الله. وفي بيئة الحرب في اليمن، وتعدّد الفاعلين، فإنّ الجماعة ستكون الطرف الخاسر إن لم تدرك حقيقة التحوّلات في المنطقة، التي تعني، في ضوء حجم الخسائر التي مني بها حزب الله، ضربةً قاتلةً للجماعة.

> عكست معركة إسناد قوى محور المقاومة لحزب الله حالةَ الضعف والإرباك وعدم الجاهزية، فعلى مدى أسابيع ظلّ حزب الله يدفع ثمن معركة غير متكافئة مع إسرائيل

مع صعوبة التكهّن بخيارات قوى محور المقاومة في هذه المرحلة، فإنّ جماعة الحوثي والقوى الأخرى في معسكر المقاومة قد تظلّ محكومة بنتائج تطوّرات اغتيال الأمين العام لحزب الله، والواقع الجديد الذي سيشكّله، والوسائل التي قد يلجأ إليها الفاعلون في إدارة الصراع في المنطقة، من إسرائيل وحلفائها، إلى إيران ومعسكر قوى المقاومة، ومن ثمّ قد تستمرّ الجماعة في استراتيجية تنفيذ هجمات تستهدف السفن في الممرات المائية، إلى جانب تنفيذ ضربات تطاول العمق الإسرائيلي، سواء بمفردها أو بالتشارك مع فصائل في المقاومة، فيما قد تراهن الجماعة على تعضيد تحالفها مع معسكر المقاومة، من خلال نقل جزء من مقاتليها إلى الجبهة السورية والعراقية، للضغط على إسرائيل، وأيضاً لتثبيت مركزها في معسكر قوى محور المقاومة، إلى جانب تعويض تعطيل شبكة إمدادها من حزب الله بالاعتماد على شبكات تهريب الأسلحة من القرن الأفريقي عبر وسطاء متنوّعين، وأيضاً على سماسرة السلاح في الدول التي تنشط فيها إيران، وأيضاً محاولة الحصول على الدعم الروسي، وذلك من خلال إدارة تفاهمات مباشرة أو بوساطة إيران، إلّا أنّ هذا الخيار، وإن بات مطروحاً وممكناً في ضوء التوتّرات الجيوسياسية في المنطقة، فإنّه يظلّ مرهوناً بتطوّرات الصراع الروسي في الجبهة الأوكرانية، وبمصالح روسيا، وأيضاً بالترتيبات التي ستلجأ إليها إيران بعد استهداف أكثر حلفائها أهمّية في المنطقة.

(كاتبة يمنية)

سورية التي كشفت الكثير

أرنست خوري

يسهب تقرير صحيفة فايننشال تايمز البريطانية المنشور يوم الأحد الماضي في جمع خيوط الاختراق الإسرائيلي الاستخباري الكبير لحزب الله، الذي تسبّب بخسارة كبرى للحزب، لو توقّع حصولَها أحدهم، لكرّس نفسه رمزاً للسخرية والتنمر لكثرة ما أقنعتنا الخرافة بأن الحزب لا يُقهر، وأنه ختم العلم العسكري بالفعل وارتقى إلى مرتبة أقوى مليشيا في العالم. يخبرنا التقرير أموراً كنا نسمع عنها بالعناوين العريضة. نصدّقها لكن بابتسامة تشكيك ترتسم على ثغورنا في كل مرة نُذهل فيها بإلى أين وصل الذكاء الاصطناعي وخوارزمياته في المجالات العلمية والحربية. وجبت قراءة تقرير الصحيفة البريطانية لنفهم مثلاً كيف أن وجوه كل من يشارك في جنازات لمقاتلين من حزب الله قضوا في سورية، تحفظها بيانات الاستخبارات الإسرائيلية وتحللها، وخصوصاً لأن تلك الجنازات كانت تجذب أحياناً القادة الكبار من الظل. تُفاجئنا بكم كانت «ملصقات الشهداء» التي يستخدمها حزب الله لنعي عناصره الذين قتلوا هناك قيّمة، وكم أنّ المعلومات التي نخالها تافهة وصغيرة وبديهية، مهمّة للقابعين الإسرائيليين خلف أجهزة الكومبيوتر ولبرامجهم الذكية، مثل البلدة التي ينتمي إليها المقاتل، ومكان مقتله، ودائرة أصدقائه الذين ينشرون الأخبار على وسائل التواصل الاجتماعي.

يخبرنا التقرير عن أهمية الأقمار الاصطناعية التجسّسية في الاختراق الكبير لحزب الله، والطائرات المسيّرة المتطورة، وقدرات القرصنة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة. عن صور كاميرات المراقبة، وأصوات المشكوك في أنهم مقاتلون أو مسؤولون، وقد التقطتها ميكروفونات جهاز التحكّم عن بعد للتلفزيون الذكي. عن مليارات الصور لشوارع ومبانٍ وحقول، تُرصد وتُحلَّل للعثور على أدنى التغييرات، على أمل تحديد جهاز متفجّرٍ بدائيّ بجانب الطريق، أو فتحة تهوية فوق نفق، أو إضافة مفاجئة لتعزيزات خرسانية تشير إلى وجود مخبأ. عن حركة البشر في شوارع مناطق نفوذ حزب الله، بما أن تغييراً في روتين شباب هناك قد يعني أمراً ما يجدر تحليله. هي أمثلة بسيطة عن أدوات عمل كل من الوحدة 8200 في الاستخبارات الإسرائيلية، المسؤولة عن التنصّت والحصول على معلومات استخباراتية دقيقة، والوحدة 9900، التي تجمع الاستخبارات البصرية (المرئية) وتعرف كيفية تحديد المعالم الدقيقة للأهداف، من دون الحديث عن الجواسيس والعنصر البشري، أي اختصاص الوحدة 504 التي تفعّل عملاء في لبنان. ما سبق ذكره، وغيره الكثير من العمل التكنولوجي البشري العلمي في التجسس وجمع المعلومات والتنصت والرصد والتحليل كان حاسماً. لكن أين بدأت القصة؟ كل شيء بدأ في انخراط حزب الله في احتلال سورية وفي الحرب على ثورتها. كشفه ذلك «على نحو غير مسبوق لقوى عديدة مخترقة بدورها» كما تقرأ في تقدير موقف لـ«المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات». وكشف الانخراط الحزب اللبناني «نتيجة لمشاركته ضمن غرف عمليات يسهل اختراقها في الجيش السوري أو الإيراني»، يكتب المدير العام لتلفزيون سوريا حمزة المصطفى. انتقل مقاتلو حزب الله وضبّاطه في سورية من «طهرانيين متديّنين منضبطين إلى أشخاص يتعاطون مع أناس أكثر بكثير مما يجدر بهم أن يقابلوا، وغطرستهم ترافقت مع تحول في دورهم» يقول يزيد الصايغ من معهد كارنيغي. النتيجة أن الحرب في سورية كانت بالنسبة إلى الإسرائيليين نبعاً من المعلومات عن حزب الله طوال 12 عاماً، وهو ربما ما جعل إسرائيل تترك حزب الله يصول ويجول في سورية، وهي ساحة لأجهزة مخابرات العالم، حيث غالباً ما يكون الضابط في جيش الأسد وصفة للانكشاف، وكذلك حال إيرانيين وروس كثر، فلا تعود غريبة ملاحظة أن معظم الفيديوهات التي يبثها حزب الله لقادته الذين قتلتهم إسرائيل في الأيام الماضية، يحاضرون ويدرّبون ويثقفون عسكرياً مكشوفي الوجه، هي فيديوهات من سورية.

هناك، في سورية إذاً، كُشفت وجوه الرموز الحربية لحزب الله والأسماء والأدوار وأنماط السلوك والعلاقات والمعارف. هي سورية التي كشفت الكثير، ليس مخابراتياً فحسب، بل أيضاً أخلاقياً وسياسياً.

إيران بين «أيلولين»

مروان قبلان

ليس من قبيل المبالغة القول إنّ سلسلةَ الأحداث التي شهدها شهر سبتمبر/ أيلول 2024، في لبنان خصوصاً، ستؤدّي إلى تغيير وجه المنطقة على نحو غير مسبوق منذ أحداث 11 سبتمبر (2001). استفادت إيران، خلال العقدَين الماضيَين، من «الحرب الأميركية على الإرهاب» التي أسفرت عن إسقاط عدوَّي إيران الرئيسَين في المنطقة (نظامي طالبان في أفغانستان وصدّام حسين في العراق)، لبناء قوس نفوذ غير مسبوق منذ أيّام الدولة الصفوية، تبلور بوضوح بعد ثورات الربيع العربي، وامتد من جبال هندوكوش شمال أفغانستان إلى البحر المتوسّط. يبدو أن هذه المرحلة شارفت على نهايتها. وكما استفادت إيران عرَضاً من ظروف لم تصنعها بعد أحداث 11 سبتمبر للخروج من حال الضعف والانهيار، التي كانت تعيشها بعد الحرب مع العراق (1980 - 1988)، فإنّها تدفع اليوم عرَضاً ثمنَ قرار لم تشارك في صنعه، عندما أطلقت حركة حماس عملية طوفان الأقصى، التي يُرجَّح أن تفقد إيران بنتيجتها ما بنته كلّه من نفوذ على مدى عقدَين، هذا إذا لم تصل الحرب إلى عُقر دارها، بعد إخفاقها في الدفاع عن حلفائها، على ما دلّت عليه أحداث الأسبوع الماضي في لبنان، وقبل ذلك في غزّة. تركّزت استراتيجية إيران خلال العقدَين الماضيَين في ما أسمتها عقيدة «الدفاع المُتقدِّم» القائمة على بناء أدوات نفوذ لها خارج حدودها تؤسّس من خلالها قدرةَ ردع تمنع خصومها من مهاجمتها. وقد بنت إيران على مراحل خطوط دفاعية مُتعدِّدة، استهلّتها من لبنان بإنشاء حزب الله بعد الغزو الإسرائيلي عام 1982، ثمّ العراق، بتشكيل فصائل الحشد الشعبي بعد الغزو الأميركي عام 2003. كما حاولت في سورية واليمن بعد ثورات 2011 إنشاءَ أو دعم مليشياتٍ محلّيةٍ وأخرى مستوردة، رغم أنّ حزب الله ظلّ استثمارها الخارجي الأكثر أهمّيةً وكفاءةً. ومن خلال هؤلاء خاضت إيران حروبَ وكالةٍ ضدّ خصومها بعيداً من أراضيها، ومن دون أن تتورّط هي نفسها مباشرة. لقد نجحت هذه الاستراتيجية عقدَين تقريباً في ردع إسرائيل وأميركا عن مهاجمة إيران، إلى أن تمكّنت إسرائيل في سبتمبر/ ايلول 2024، من إنزال ضرباتٍ قاسيةٍ بحزب الله، سيكون لها على الأرجح نفس أثر أحداث سبتمبر 2001 في النظام الإقليمي، إنّما بالاتجاه المعاكس، أي باتجاه تحجيم نفوذ إيران المتضخّم.

يُنتظَر في حروب الوكالة من القوى الفاعلة أن تمدّ حلفاءها (وكلاءها) بكل أشكال الدعم، بما في ذلك التدخّل مباشرةً إذا احتاج الأمر مساعدتهم، أقلّه لمنع هزيمتهم. هذا ما فعله الاتحاد السوفييتي مثلاً في أفغانستان عام 1979، وما فعلته روسيا في سورية عام 2015. وبالفعل، أمل بعضهم (وما زال) أن تتدخّل إيران، في مرحلةٍ ما، لمنع استفراد إسرائيل بحزب الله (دع جانباً «حماس» لأنّها قصة مختلفة). لكن حروب الوكالة تفترض أيضاً التضحيةَ بالوكيل، باعتبار أنّ إنشاءه جرى أصلاً لهذا الغرض، وهو ما اختارته إيران في الصراع الحالي بين إسرائيل وحزب الله. تجادل إيران أنّ إسرائيل إنما تسعى لتوريطها في حرب تضعها في مواجهة مع أميركا، لكنّ إيران لا تدرك أنّها بسلوكها هذا إنّما تُؤجّل المحتوم، لا تلغيه، وأنّ نظامها الذي رضي من الغنيمة بالسلامة، قد يكون خطا خطوتَه الأولى نحو الهلاك، بمُجرَّد أن تنتهي إسرائيل من القضاء على خطوط دفاعه المُتقدّمة. بهذا المعنى تكون إيران قد قوّضت بنفسها جوهر عقيدتها القتالية التي صرفت دهراً وهي تعمل عليها.

نعرف جميعاً أنّ ما منع إسرائيل حقّاً، وربّما الولايات المتّحدة، على مدى عقود من توجيه ضربة لإيران هو خشيتها من أن تدفع إيران وكلاءها إلى فتح أبواب الجحيم على إسرائيل، خاصّة من لبنان. الآن، وقد تمكّنت إسرائيل من تحييد خطوط إيران الدفاعية، ما عاد هناك ما يمنع من استهداف إيران نفسها. تظنّ إيران، كما ظنّ حزب الله خطأً، أنّها قد تنجو إذا تجنّبت الدخول في المواجهة مباشرة. هذا لن يحصل، فإسرائيل تستفرد بحلفاء إيران الواحد تلوَ الآخر، وقد لمست من إيران ضعفاً وخوفاً، وبهذا صارت كالوحش الذي اشتمّ دماً ليس مغادراً قبل أن يتذوّقه.

الفخّ التركي

علي العبدالله

أثار التحرّكُ التركي في شمال غرب سورية، العمل على فتح معبر أبو الزندين، قرار حلّ فصيل صقور الشام، إغلاق المعابر بين الأراضي التركية والسورية، أسئلةً وقلقاً بين قوى المُعارَضة السورية، السياسية والعسكرية، وتحرّكاً ميدانياً مباشراً ضدّ فتح المعبر، والتفافاً على قرار حلّ فصيل صقور الشام باندماج هذا الأخير مع الجبهة الشامية، وتظاهرات ضدّ الإدارات التركية وضدّ بعض نقاطها العسكرية، كاشفاً عن احتقان سياسي واجتماعي كبيرَين من النظام التركي ومن الفصائل الموالية له.

لم يكن التفسير الذي قدّمه النظام التركي لهذه الخطوات مقنعاً، فالقول إنّ فتح المعبر اقتصاديٌّ محض ولا علاقة له بالتطبيع مع النظام السوري، كما القول إنّ قرارَ حلّ فصيل صقور الشام هدفه دمج الفصائل الصغيرة في الفِرَق الكبيرة التابعة للجيش الوطني السوري من أجل تكريس التماسك وتعزيز القدرات، والقول إنّ إغلاق المعابر هدفه احتواء الفوضى وضبط التعدّيات، ليست أكثر من تبريرات هدفها احتواء الرفض الشعبي والفصائلي للموقف التركي من التطبيع مع النظام، إذ إنّ فتح «أبو الزندين» ليس سوى خطوة اختبارية في طريق فتح الطرق الرئيسة، التي تربط الشمال الغربي بحلب واللاذقية ودمشق، تمهيداً لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع النظام السوري، وحلّ فصيل صقور الشام مرتبط بمقاومة فتح المعبر المذكور ومعارضته التطبيع مع النظام السوري، وإغلاق المعابر رسالة صارمة للمُعارَضة السورية وحواضنها، تنطوي على تهديد بقطع الإمدادات الدولية والتجارية، وبتجويع سكّان الشمال الغربي.

وكانت لقاءات سياسية قد جمعت بين مسؤولين من الخارجية والاستخبارات التركية مع المُعارَضة السورية ووجهاء من الشمال الغربي لمناقشة الموقف، لكنّها لم تقدّم إجاباتٍ مقنعةً، ما فُسِّر محاولاتٍ من النظام التركي لاحتواء ردّات الفعل ووقف التداعيات، عبر حديث بالعموميات عن الشراكة السياسية وعن عدم تخلّيه عن المُعارَضة السورية، وتمسّكه بالحلّ السياسي وفق مُقتضى قرار مجلس الأمن 2254 (نص على بدء محادثات سلام في سورية ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية)، وفشلها في طمأنة المُعارَضة السورية، العسكرية على وجه الخصوص، فالوقائع في الأرض تقول كلاماً مناقضاً لحديث المسؤولين الأتراك، فما يجري له دلالات مختلفة، فاللعبة الرئيسة التي تقودها الاستخبارات العسكرية التركية مع فصائل المُعارَضة المسلّحة هي بذر بذور الخلاف والعداوة بينها ودفعها للاستنفار الدائم في وجه بعضها بعضاً، كما عدم منحها فرص الاستقرار في المكان عبر تحريكها الدائم من مواقعها إلى مواقع جديدة، لمنع تشكّل حالات تفاهم وتضامن مع البيئة المحلّية، عدا عن التمييز بينها بالمعاملة والتسليح وحرّية التصرف، فالأفضلية للفصائل التركمانية ممثّلةً بالقوّة المشتركة المكوّنة من فرقتي السلطان سليمان شاه (الشهيرة بالعمشات)، و«الحمزة» (الشهيرة بالحمزات).

لم يكن مصادفةً أن تتزامن الخطوات المذكورة أعلاه مع تصريحات القيادة التركية المتواترة عن استعدادها للتطبيع الفوري مع النظام السوري، والعمل عبر أقنية أمنية ودبلوماسية لترتيب لقاء بين رئيسَي النظامَين التركي والسوري في بلد ثالث، ما يدلل على عدم صدق وعود النظام التركي، وعلى تحرّكه بدلالة مصالحه فقط، وتوظيفه قوى المُعارَضة السياسية والعسكرية شاهدَ زور لتبرير خطواته وتزيينها في عيون المواطنين، وتسويقها لديهم عبر الادعاء أنّها في صالح الثورة السورية، وأنّها شاركت في صياغتها قبل أن تكشف التسريبات الإعلامية زيف هذه الادعاءات، وتكشف الوقائع قسر النظام التركي لهذه المُعارَضة على التصرّف والعمل بالتوجيهات المعطاة لها، بدءاً بتزيين عمليات دمج الفصائل، التي تبيّن أنّ هدفها صياغة توازن قوى بين الفصائل المسلّحة في شمال غرب سورية تكون الأرجحية فيه لفصائل ولاؤها مطلق للنظام التركي، تمهيداً لقيامها بالدور المطلوب عندما يتطلّب التحرّك السياسي التركي للتطبيع مع النظام السوري مساندةً عملية، كما سبق وحصل في مفاوضات أستانة، حين رتّب النظام التركي وفداً عسكرياً للتحدّث باسم المُعارَضة في المفاوضات، ودلّت الوقائع أنّ الوفد لم يكن له دور في المفاوضات، وأنّه ذهب ليعلن تفويضه الجانب التركي بالتحدّث نيابة عن المُعارَضة.

لم تستمرّ لعبة الاستغباء والخداع التركية طويلاً، فقد كشفت تسريباتٌ إعلاميةٌ تركيةٌ حقيقةَ الموقف التركي ودوافعه، والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه. قال المُحلّل السياسي التركي سمير صالحة في مقالة له تحت عنوان «خلط أوراق في الشمال السوري»، نشرها في موقع تلفزيون سوريا (2024/9/22)، «هناك رغبة تركية واضحة بالذهاب وراء الإعداد لخريطة أمنية سياسية جديدة في مناطق الوجود العسكري التركي في الشمال السوري، تأخذ بعين الاعتبار التحوّلات والمتغيّرات المحلّية والإقليمية، والقناعات التي تلتقي حول ضرورة إنهاء الأزمة التي طال أمدها في سورية وحمّلت كثيرين أعباءَ باهظةً لم يعد من الممكن إضافة الجديد إليها»، وأضاف «تفعيل أنقرة لمنظومة عسكرية أمنية جديدة في مناطق نفوذها في الشمال بالتنسيق مع قوى المُعارَضة السورية مسألة مرتبطة مباشرةً بسيناريوهات الحوار التركي مع النظام في دمشق واحتمالات النجاح والفشل، التي تستدعي الجهوزية أمام الاحتمالين»، وكشف عن مدى «التزام» النظام التركي بمطالب المُعارَضة بقوله: «لا تريد أنقرة فرض خياراتها ومواقفها على شركائها، لكنّها لن تسمح بعرقلة تحرّكها المرتبط بوضع أمني ميداني اقتصادي سياسي يستدعي خطّةً جديدةً بديلة في التعامل مع مسار الملفّ السوري ككل». وهو توجّه أكّده الكاتب التركي فراس رضوان أوغلو في مقالة له تحت عنوان «هل لدى تركيا خطّة لتعديل وجودها العسكري في سورية؟»، نشره في موقع تلفزيون سورية (2024/9/28)، قال فيه: «ربّما بعد التفاهم مع النظام السوري يمكن الحديث عن انسحاب القوّات العسكرية التركية، ولكن من خلال مصطلح «إعادة انتشار»، فهي بذلك لا تحتاج إلى نشر عدد كبير من الجنود، بل يمكن أن تحلّ محلّهم قواتٌ تتبع المؤسّسة العسكرية للنظام السوري أو قوّات مشتركة بين النظام والمُعارَضة (في حال تمّ ذلك)». قوات مشتركة بين النظام والمُعارَضة السوريَين؟!

> لعبة الاستخبارات التركية هي زرع الخلاف والعداوة بين فصائل المعارضة السورية، والتغيير الدائم لمواقعها لمنع تفاهمها مع البيئة المحلّية

ارتبطت دعوات النظام التركي المتواترة إلى النظام السوري للانخراط في عملية تطبيع مباشرة وجهاً لوجه بتقدير النظام التركي للمتغيرات المحلّية والإقليمية والدولية العاصفة والمتسارعة، وبضرورة الاستعداد لملاقاتها بترتيبات محلّية وإقليمية ودولية تمنحه فرصةَ مواجهتها والحدّ من تأثيرها على النظام والمصالح التركية، ما جعله في سباق مع الزمن. ففي الأفق الانتخابات الرئاسية الأميركية وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في المصالح التركية، في حال فوز المُرشّحة الديمقراطية كامالا هاريس، ستزيد الدعم العسكري لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وفي حال فوز المُرشّح الجمهوري دونالد ترامب، يمكن أن يقلّص الدعم ويمكن أن يسحب القوات الأميركية من منطقة شرق الفرات، كما سيكون لنجاح أيّ منهما تأثير مختلف في الملفّات الساخنة؛ العدوان الروسي على أوكرانيا؛ حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الكيان الصهيوني على قطاع غزة والضفّة الغربية؛ واحتمال توسّع الحرب وتحوّلها حرباً إقليميةً واسعةً بعد نقل ثقلها إلى لبنان عبر حملة الاغتيالات ضدّ قيادات وكوادر حزب الله والقصف الجوي المدمر على المدن والبلدات في جنوب لبنان، وتمدّده إلى معقل الحزب في الضاحية الجنوبية لبيروت، والتوغّل البري (المحدود؟)؛ وانعكاسات ذلك جيوسياسياً في ضوء إعلان رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو هدفه بتغيير خريطة الشرق الأوسط، وعدم استبعاد مهاجمة البرنامج النووي الإيراني في حال القضاء على خطر صواريخ حزب الله البعيدة والدقيقة؛ والقتال الوحشي في السودان؛ واحتمال انفجار مواجهة مباشرة بين إثيوبيا والصومال مع احتمال انخراط دول إقليمية مثل مصر وإريتريا فيها؛ وتحرّك النظام الإيراني لإحداث تغيير مذهبي في دول الجوار العربي يمنحه حاضنة شعبية ونفوذاً دائماً فيها.

التطوّرات في لبنان، والضربة التي تلقّاها حزب الله باغتيال قادته، بمن في ذلك أمينه العام (جاء اغتيال حسن نصرالله لقطع الطريق على احتمال التفاهم الأميركي الإيراني بعد المقاربة الإيرانية الجديدة للانفتاح على الغرب، ووصف الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان الأميركيين بأشقائنا، وابدى الاستعداد للعودة إلى الالتزام بموجبات الاتفاق النووي في حال عودة الأطراف الأخرى إلى الالتزام بها)، ودخول إيران في حالة صدمة وجمود إثر اغتيال نصرالله... ذلك كلّه سيزيد زخم تحرّك النظام التركي في ملفّ التطبيع مع النظام السوري، مستغلاً غياب الممانعة الإيرانية التي عطّلت محاولاته السابقة، خاصّةً أنّ تضعضع حزب الله، واضطراره لسحب قواته من سورية، سيترك فراغاً كبيراً لدى النظام السوري، الذي سيزداد ضعفاً بسبب ذلك، غير قادر على ملئه، وروسيا منخرطة في عدوانها على أوكرانيا، وتستعدّ لتغييرات عاصفة في حال فوز المُرشّحة الديمقراطية في الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي قد تجيز لأوكرانيا استخدام صواريخَ أميركيةٍ بعيدة المدى لضرب الأراضي الروسية، ما يستدعي ردّاً روسيّاً قد يأخذ شكل ضربات نووية تكتيكية. وهذا سيدفع النظام التركي إلى التحرّك لملء الفراغ الذي سيخلفه سحب مقاتلي حزب الله، كي لا تتحرّك «قسد» وحزب العمّال الكردستاني أو هيئة تحرير الشام لفعل ذلك، من دون اعتبار للاعتراض السابق من النظام الإيراني، لأنّ إيران ضعيفة من دون حزب الله، وبسبب موقف أميركي جديد طالبها بوقف دعمها لأذرعها المنتشرة في المنطقة، لذا ستحرص على تمتين العلاقة مع تركيا، كي تدعمها في مواجهة المرحلة الصعبة، وغضّ الطرف عن التحرّك التركي في سورية.

ما يجري في شمال غرب سورية فخّ تركي خطير، ستكون له انعكاسات شديدة السلبية على تطلّعات الشعب السوري نحو حياة حرّة وكريمة، وعلى مستقبل سوري آمن ومُزدهر.

(كاتب سوري)

فشل اليسار في الانتخابات الأردنية... هل من جديد؟

هاني حوراني

رحم الله رئيس وزراء الأردن الأسبق، سليمان النابلسي، كان يعيب على أحزاب الحركة الوطنية إخفاقها في توحيد قواها خلال الانتخابات النيابية في خمسينيّات القرن الماضي، وخاصّةً انتخابات 16 أكتوبر/ تشرين الأول 1954 التي زُوِّرت، وانتخابات أكتوبر 1956 التي اتّسمت بالنزاهة النسبية، ربّما باستثناء دائرة عمّان، التي اتهم النابلسيُّ السلطاتَ بتعمّد إسقاطه فيها. ففي مُذكّراته المنشورة أخيراً، يلوم النابلسيُّ حزب البعث الذي أصرّ على أن يتقدّم وحده بـ18 مُرشّحاً إلى انتخابات المجلس النيابي الخامس، وكانت مقاعد ذلك المجلس لا تزيد عن 40، تتقاسمها ضفّتا الأردن بالتساوي. حينها أخذ مُرشّح البعث، المحامي الناشئ سليمان الحديدي، من حصّة النابلسي من الأصوات «السلطية»، كما أخذ مُرشّح حركة القوميين العرب، نزار جردانة، من أصواته في عمّان أيضاً. وكانت النتيجة أن سقط الثلاثة، وحدث الأمر نفسه في الكرك، وفي بعض دوائر الضفّة الغربية. أيّ أنّ أحزاب الحركة الوطنية (الوطني الاشتراكي، والبعث، والشيوعيون، والقوميون العرب) تزاحمت على المقاعد ذاتها، بدلاً من تشكيل قائمة موحّدة لها، الأمر الذي حال دون فوز عديدين من مُرشّحيها، بمن فيهم نجوم سياسة، كما هو حال سليمان النابلسي نفسه.

منذ تلك الانتخابات ومشهد التزاحم والتنافس في الأردن بين أحزاب المُعارَضة، وتحديداً اليسارية منها، هو نفسه، ولم تتعلّم تلك الأحزاب من الأثمان الباهظة التي ظلّت تدفعها مراراً، خاصّةً في العقود الثلاثة الماضية. ومن هنا، فإنّ إخفاق اليسار في انتخابات المجلس النيابي العشرين (10 سبتمبر/ أيلول 2024)، وعجزه عن إيصال أيٍّ من مُرشّحيه إلى مقاعد المجلس ليس جديداً في المشهد السياسي الأردني، رغم وقعه الصادم، إذ كان اليسار الأردني يحظى في بعض المجالس النيابية السابقة بتمثيل رمزي، يُضفي على تلك المجالس شيئاً من التلوين السياسي. لكنّ الفجيعة في اليسار الأردني تجاوزت الحدود والتوقّعات كلّها في الانتخابات النيابية أخيراً. إذ بينما يُفترَض أن تكون هذه الانتخابات فرصةً ذهبيةً لهذا التيّار للاستفادة من عملية التحديث السياسي الذي أقدم عليها النظامُ السياسي الأردني، من خلال الإصلاحات في قانون الأحزاب والانتخابات النيابية، وفتحت البابَ لإجراء انتخابات المجلس النيابي العشرين على قاعدة التنافس بين القوائم الحزبية، على صعيد ما سُمّيتا «الدائرة العامة» و«الدوائر المحلّية» على حدّ سواء، فضلاً عن توفّر «لحظة ليبرالية» استثنائية، شبيهة بتلك المحطة الانتخابية الفاصلة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1989، ووفّرت لمختلف الاتجاهات السياسية المناخ السياسي الملائم لخوض الانتخابات بقدر عالٍ من الحيادية والنزاهة.

> على اليسار الأردني الاعتراف بأزمته البنيوية، فهي ليست عارضةً أو مُؤقّتةً، وإنّما ممتدّة ومتجذرة لم تُجابَه بالشجاعة الكافية

لم تُفلح قوى اليسار وتنظيماته في اغتنام هذه الفرصة الذهبية، أوّلاً بتوحيد صفوفها لخوض المعركة الانتخابية معاً، بما يُمكّنها من حشد أصوات الناخبين اللازمة لتجاوز «العتبة الانتخابية»، أو نسبة الحسم التي تعتبر الحدَّ الأدنى من الأصوات التي يُفترَض أن يحصل عليها الحزب ليحقّ له الحصول على أحد المقاعد النيابية، وهي ما نسبته 2,5%. كما أنّها (ثانياً) أخفقت في اختيار المُرشّحين الملائمين، القادرين على مخاطبة (واستقطاب) القواعد الانتخابية ذات الجذور الاجتماعية الشعبية، وهي التي تخوض هذه الانتخابات بقوائم مُتفرّقة. تمكّنت القوى السياسية الأخرى، وفي مُقدّمتها جبهة العمل الإسلامي، بل وغيرها من الأحزاب «الناشئة»، من اغتنام المرحلة الأولى من عملية التحديث السياسي، وما انطوت عليه من مناخ انفراجي واسع، تراجعت فيه مظاهر التوتّر والتشنّج السياسي، كي تحصد ما حصدته من مكاسبَ انتخابيةٍ وسياسيةٍ غير مسبوقةٍ، تجسّدت في وصول 104 مُرشّحين حزبيّين إلى مقاعد البرلمان، منهم 31 يمثّلون جبهة العمل الإسلامي، و73 مُرشّحاً من مختلف التشكيلات الحزبية والسياسية. في مقابل ذلك، عجزت قوائم الأحزاب اليسارية عن بلوغ العتبة أو نسبة الحسم اللازمة للوصول إلى المجلس النيابي العشرين. ومن حسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم اليسارية، وهي قائمة «طريقنا»، المدعومة من الحزب الشيوعي الأردني، البالغة 38633 صوتاً (أو 2,36%) وقائمة تحالف التيّار الديمقراطي التي حصلت على 23551 صوتاً (أو 1,44%)، وقائمة «نهوض» التي ضمّت حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وحزب البعث الاشتراكي و«حصاد»، التي حصلت على 12354 صوتاً، وقائمة حزب الوحدة الشعبية (وحدة)، التي فضّلت خوض الانتخابات في دائرة عمّان الثانية، وهي دائرة محلّية، وحصلت على نحو 2500 صوتٍ لمُرشّحيها السبعة... من حسبة تلك الأصوات، فإنّ الأصوات التي حققتها هذه القوائم الأربع (نحو 77500 صوت) كانت تؤهّلها لتكون القائمة الرابعة بعد القوائم الثلاث الفائزة، أي «العمل الإسلامي» و«الميثاق» و«إرادة»، فيما لو وحَّدت قواها ودخلت الانتخابات بقائمة واحدة. أمّا وقد حصل ما حصل، ما الذي يمكن استخلاصه من فشل اليسار، أو خسارته الفاقعة في الانتخابات النيابية الأخيرة؟ الاستخلاص الأول من هذا الفشل هو تكشّف انحسار القاعدة الاجتماعية الفعلية لليسار، أو غربة تنظيمات اليسار عن الحامل الاجتماعي المُفترض لليسار ومبرّر وجودها قوى سياسية، ونقصد هنا غربة هذا اليسار عن الطبقة العاملة والفئات الدنيا والمتوسّطة من الطبقة الوسطى. ولعلّ أبرز مظاهر هذا الانحسار افتقار مختلف تشكيلات اليسار لأيّ تمثيل يُعتدّ به في النقابات العمالية، أو في النقابات المهنية، وغيرها من التشكيلات الاجتماعية. إذ في أحسن الأحوال تتمتّع بعض قوى اليسار بتمثيل رمزي هنا أو هناك من النقابات والحركات الاجتماعية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، لا يبدو أنّ لقوى اليسار تمثيلاً وازناً في منظّمات الشباب أو النساء، كاتّحادات الطلبة في الجامعات، أو في المنظّمات الاجتماعية القائمة على العضوية المفتوحة. هذا رغم أنّ لمعظم أحزاب اليسار أطراً صديقةً أو مناصِرةً، خاصّة من الشباب والنساء.

والغريب في الأمر أنّ هاتَين الكتلتَين (الشباب والنساء) تعانيان منذ سنوات أصعب المعاناة من جرّاء البطالة التي تصيبهما أكثر من غيرهما من الفئات العمرية أو الجندرية. فإذا كانت نسبة البطالة في الأردن تصل 21,4% من القوى العاملة (15 سنة فأكثر) يمكنك أن تضرب الرقم باثنَين لتتعرّف إلى نسبة البطالة بين فئة الشباب خاصّة، كما يُمكنك أن تضرب مُعدّل البطالة الوطني برقم ثلاثة لتصل نسبةُ البطالة بين النساء في سنّ العمل (15 سنة فأكثر). لكن لو وضعنا جانباً ضعف تمثيل اليسار في المنظّمات والحركات الاجتماعية، وسلّمنا بواقع ضعف وهشاشة هذا التمثيل، فماذا عن الدور الفكري والثقافي، وأين هي رياديّته المفترضة في قراءة الواقع المعاش، أردنياً وعربياً ودولياً؟ وما رؤيته أو خطابه في اللحظة التاريخية الراهنة؟ وما الحلول أو البدائل المُقترَحة، التي يُفترَض أن تُؤشّر إلى خيارات تتحدّى السياسات والاستراتيجيات القائمة.

أين هو اليسار الذي يُفترَض أن يكون حاملاً مشروع النهضة والتحديث والتقدّم؟ وأين دوره في التنوير والوصول إلى دولة عصرية ديمقراطية ذات سيادة، وإلى مجتمع مدني تعدّدي؟ كيف لنا أن نصل إلى تنمية مستدامة، صديقة للبيئة وللأجيال المقبلة، وما هو السبيل إلى الوصول إلى عدالة اجتماعية، وإلى فرص متساوية، وإلى قوانين تضمن المواطنة المتكافئة، تُنصف الفئات الضعيفة وتُحقّق العدالة الجندرية؟ وكيف يقطع الطريقَ على الفساد إرساءُ قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في مختلف الإدارات الحكومية، المركزية والمحلّية، وفي القطاعين العامّ والخاصّ؟ وكيف نُعيد إلى الممارسة السياسية بُعدها الأخلاقي، ونُعيد للعمل العامّ أهمّيته؟

على اليسار الأردني اليوم الاعتراف بأزمته البنيوية، فهي ليست أزمةً عارضةً أو مُؤقّتةً، وإنّما هي أزمة ممتدّة ومتجذرة لم تُجابَه بالشجاعة الكافية، رغم حوارات عديدةٍ خيضت بهدف توحيد قواه واستنهاضها. لقد أسقطت الانتخابات البرلمانية أخيراً «المظلومية» اليسارية، التي تتذرّع بعداء النُّخَب البيروقراطية الحكومية التاريخي لليسار، وبمحاولاتها المُستمرّة لردعه وقمعه. لكنّ تكرار هذه المظلومية لم يعد يُفسِّر أو يُبرِّر آخر فشل لليسار الأردني. وإذ لا ننكر صحّةَ استباق هذه الانتخابات بنوع من «الهندسة الحزبية»، إلّا أنّ هذا لا يمثّل سوى نصف الحقيقة، أمّا النصف الآخر فهو أنّ القوى اليسارية القائمة قد شاخت، وشاخت معها أساليب عملها ومرجعياتها الفكرية، ولم تعد تُخاطِب أحداً سوى نفسها. كانت أمام أحزاب اليسار الأردني فرصة واقعية وراهنة للتعلّم من تجربة اليسار الفرنسي أخيراً في انتخابات الجمعية الوطنية (البرلمان)، التي أُجريت قبل أسابيع قليلة من الانتخابات النيابية الأردنية، وكيف أنّ مختلف فصائل اليسار الفرنسي سارعت إلى لملمة صفوفها في إطار «الجبهة الشعبية»، التي حصدت 188 مقعداً من مجموع 577 مقعداً من مقاعد البرلمان الفرنسي، ما يجعله في الكتلة الأولى، ليليه تيّار الوسط برئاسة الرئيس إيمانويل ماكرون، ثمّ حزب التجمّع الوطني اليميني، وذلك عندما استشعرت خطر صعود اليمين الشعبوي والفاشي في الحياة السياسية الفرنسية، وإمكانية حصوله على أغلبية كافية لتهديد النظام الديمقراطي في ذلك البلد. فلماذا نجح اليسار الفرنسي في توحيد صفوفه وعجز اليسار الأردني عن تحقيق ذلك؟

أخيراً، كما يُقال عادةً، «ربّ ضارّة نافعة»، فأمام قوى اليسار فرصةٌ كافيةٌ لإجراء المرجعات النقدية اللازمة، وللتعلّم من دروس الفشل المُتكرّرة. ولعلّ الانتخابات البلدية واللامركزية المقبلة (بعد نحو ثمانية عشر شهراً) تُشكّل فرصةً جديدةً لاستعادة دور اليسار في الحياة الأردنية، وللمساهمة في ترجمة مشاريع التحديث والإصلاح السياسي واقعاً، جنباً إلى جنب مع القوى والتيّارات السياسية الأخرى.

(باحث وناشط أردني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads